

بفراغ رجمها من البايغ فيس عليها الاستبراء ثم الاستبراء في
الحامل بوضع الحمل وفي ذوات الحيض الحيضة وان كانت
لا تجب من صفرها فاستبراءها بشهرها وان حاضت في الثمانية
بطل الاستبراء بالام وان ارتفع حبسها بان صارن ممتدة الظاهر
وهي ممن تحيض ينزكها حتى يتبين انها ليست بحامل وليس فيه
تقدير في ظاهر الرواية الا ان مشايخنا قالوا بينين ذلك بشهر
او ثلاثة اشهر وكان يحرم يقول باربعة اشهر وعشرة ايام ثم
رجع وقال يستبرأ بها بشهرين وخمسة ايام وطية الفتوى
وعذ فر يستبرأ بها بجولين وهو رواية عن ابي حنيفة وقال ابو
مطعم يستبرأ بها بتسعة اشهر وعن ابي يوسف انه قدر ثلاثة
اشهر ولا يجوز بالحكمة التي اشتراها في اثنا عشر ايام ولا حفية
التي حاضتها بعد الشراء وغيره من اسباب الملك قبل القبح ولا
بالولادة طالما لم يبد لها قبل القبح خلافا لابي يوسف والحيلة
بالاحتياط لا سقط الامتناع عن ابي يوسف خلافا للجمهور والحيلة
اذ لم يكون تحت الشترى حرة ان يمتزجها قبل الشراء ثم يمتزجها
ولو كانت تحت حرة فالحيلة ان يزوجهما البايغ قبل الشراء او الثرية
قبل القبح من يتفق ثم يمتزجها او يقبضها ثم يطلق الزوج لها
متانا اختان قبلهما الموي واليسها بشهوة او طيهما حرم وطية
واحدة منهن الا على التمييز ودواعيه حتى يحرم فرج الاخرى

بملك

بملك او نكاح اي الفير او عتق او كتابة لارهن او اجارة
او تدبير وعتق البعض وتعليقه كعتق الكلب وتعليق الكلب وانما
قد يقول قبلهما لانه لو قبل احدهما بجاهل وطيهما وتقبيلهما
دون الاخرى والبراد بالنكاح نكاح صحيح حتى لو زوج احدهما
نكاحا حراما لا يباح له وطى الاخرى الا ان يدخل الزوج بها فيه
وكره تقبيل الرجل فخر الرجل وبه وشبابه مطلقا وخص
بعض المتأخرين تقبيل يد العالم او المتورع على سبيل التبرك
ومن سفيان تقبيل يد العالم سنة وفي غيره لا يرضى فيه وما نقل
يفعلون من تقبيل الارض بين يدي المملوك حرم والفاعل والراعي
به اثنان وقال الصدوق الشهير انه لا يكفر بهذا السجود وقال شمس
الايمه السر خسي العجود لغير الله تعالى علي وجلا التمثيل كفر
وكره ما نقتة في ازار واحد وذكر الطحاوي ان هذا قولها وقال
ابو يوسف لا يابس بالتقبيل والمناقاة **ولو كان عليه قميص او حبة**
جاز كالصاحفة اية يجوز بالكرامة كالصاحفة **فصل**
في البيع والاحتكار والاجارة وغيرها كره بيع المزرة الخالصة وهي
جميع الايدي **الا السر قبيل** بها لا يابس ببيع السر قبيل وقال القاضي
لا يجوز بيع السر قبيل وعن ابي يوسف لا يابس بالانتفاع بالمزرة
الخالصة وانما قبيل بالمزرة الخالصة لانه اذا كان مخلوطا براد
او تراب غالب عليها يجوز بيعها والانتفاع بها بقاها في الاراضي